



استعراض الاتحاد الدولي
لجمعيات الصليب الأحمر
والهلال الأحمر
لعمليات الانتعاش

تقرير موجز



© الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر
والهلال الأحمر

يمكن اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو استنساخه أو ترجمته إلى لغات أخرى أو تكييفه لتلبية الاحتياجات المحلية دون الحصول على تصريح مسبق من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر شريطة ذكر المصدر بوضوح. ولا تعبر الخرائط المستخدمة عن رأي الاتحاد الدولي أو الجمعيات الوطنية فيما يتعلق بالوضع القانوني لأقلheim معين أو سلطاته بأي شكل من الأشكال.

صورة الغلاف: تصوير أولريك نورب جورغنسن/
الصلبي الأحمر الدانمركي

جدول الأعمال العالمي للانتحاد الدولي (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

سيركز الاتحاد ترتكيزاً جماعياً على تحقيق الأهداف والأولويات التالية على مدى السنوات الخمس المقبلة:

أهدافنا

الهدف الأول: تقليل أعداد الوفيات والإصابات والأثار الناجمة عن الكوارث.

الهدف الثاني: تقليل عدد حالات الوفاة والمرض والأثار المترتبة على الأمراض وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

الهدف الثالث: زيادة قدرة المجتمع المحلي والمجتمع المدني والصلبي الأحمر والهلال الأحمر على التصدي لأكثر حالات الاستضعاف إلحاحاً.

الهدف الرابع: ترويج احترام التنوع وكراامة البشر وتقليل التعصب والتمييز والاستبعاد الاجتماعي.

أولوياتنا

الارتقاء بقدراتنا المحلية والإقليمية والدولية على مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة.

تكثيف أعمالنا مع المجتمعات المستضعفة في مجالات النهوض بمستوى الصحة والوقاية من الأمراض والحد من مخاطر الكوارث.

تحقيق زيادة ملموسة فيما نستطيع به من برامج وأنشطة للمناصرة في مجال الإيدز وفيروسه.

تجديد مناصرتنا للقضايا الإنسانية ذات الأولوية، وعلى وجه الخصوص مكافحة التعصب والوصم بالعار والتمييز وترويج الحد من مخاطر الكوارث.

٢٠٠٦

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

صندوق البريد: ٣٧٢
سويسرا / ١٢١١ / جنيف ١٩

رقم الهاتف: +٤١ ٢٢ ٧٣٠ ٤٢٢

رقم الفاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٣ ٠٣٩٥

البريد الإلكتروني: secretariat@ifrc.org
الموقع على شبكة إنترنت: www.ifrc.org

توطئة

لا تسبب كارثة طبيعية كبرى لدى حدوثها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات فحسب بل غالباً ما تهدد أو تقضي على سبل عيش الناجين ومستقبلهم أيضاً. ويعتبر تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية لتعيد بناء منازلها وخدماتها وحياتها مهمة معقدة تحتاج إلى وقت حتى تجني ثمارها كما تبين من كارثة تسونامي (أمواج المد العالي) والزلزال التي هرت آسيا مؤخراً. وعلى الرغم من ذلك، من الضروري مساعدة المتضررين على الاعتشاش من تلك المحن والمساهمة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الاعتشاش من الكوارث في المستقبل.

ولهذا السبب، طلب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إجراء استعراض شامل لتجاربه في إطار عدد من عملياته الماضية والخارية للإعتشاش من الكوارث الطبيعية خلال عام ٢٠٠٥. وقد رغبنا في الإطلاع على الإنجازات المحققة والمحالات التي كان من الممكن تحسينها بحيث يتمنى لنا تعزيز جودة برامجنا الحالية والمستقبلية في مجال الإعتشاش باستمرار في البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية.

وسلط الاستعراض الأضواء على عدة دروس مهمة استخلصها الاتحاد من الأفكار الصريحة التي عبر عنها كل من جمعياتنا الوطنية وموظفيها المعنيين بالعمليات. وتم إعداد الوثائق عن عدد من المحالات المحسنة من حيث الممارسات في إطار عمليات الاتحاد وتحديد عدد من المحالات التي يلزم تحسينها.

وتعزيز مواجهتنا في مجال الإعتشاش عملية مليئة بالتحدي غير أن الاتحاد ملتزم بإجراء تلك التحسينات. ومن المزمع مشاطرة النتائج والتوصيات الناجمة عن هذا الاستعراض لعمليات الإعتشاش ومناقشتها على نطاق واسع مع جمعياتنا الوطنية حتى نتمكن من تحديد خطة عمل تكون أكثر فعالية لتطبيق الدروس المستقاة.



يوهان شار

الممثل المخاص المعنى بعمليات مواجهة كارثة تسونامي
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر



مقدمة

تطلب بعض الكوارث مواجهة خاصة من حيث طبيعتها وحجمها. فقد تضررت خمسة بلدان من إعصار ميتش الذي هب عام ١٩٩٨ في آن واحد. ووقع الزلزال الذي هز مدينة مكسيكو عام ١٩٨٥ في بيئه حضرية مكتظة بالسكان. وهيمن الوضع السياسي على جهود الإغاثة عقب الزلزال الذي أصاب أرمينيا عام ١٩٨٨. واجتاحت الفيضانات موزambique مرتبين، أي مرة خلال سنة ٢٠٠٠ ومرة أخرى بعد عام واحد. ودمرت كارثة تسونامي الآسيوية التي تعتبر من أقطع كوارث الحقبة الأخيرة المجتمعات المحلية في عدة بلدان تقع في قارتين في شهر كانون الأول/ديسمبر ٤ ٢٠٠٤.

ويواجه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد) الكوارث الطبيعية الكبيرة والصغيرة التي يمكن التنبؤ بحدوث بعضها ويستabil التنبؤ بوقوع بعضها الآخر. وما زال يتحسن طريقه في السياق المعقّد للكوارث الكبيرة ولا سيما فيما يتعلق بدرجة مساهمته وطبيعتها بعد انتهاء مرحلة الطوارئ مع أن اضطلاعه بتنظيم العمليات خلال الكوارث الصغيرة والمتوسطة أمر مأمول.

وقد تجددت الرغبة في تنظيم نهج الاتحاد المعتمد في إطار عمليات الاتساع نتيجة لكارثة تسونامي التي حدثت عام ٤ ٢٠٠٤ اعترافاً بضرورة وضع سياسات واتخاذ تدابير لمواجهة كوارث طبيعية كبيرة من هذا القبيل. وعليه، طلب الاتحاد إجراء استعراض لعمليات الاتساع في سياقات معينة يغطي العشرين سنة الماضية بغية تحديد الأنماط المتكررة والممارسات الجيدة وت تقديم التوصيات بشأن العمليات القادمة. وتشير «عمليات الاتساع» في سياق الاتحاد إلى البرامج التي تتخطى نطاق توفير خدمات الإغاثة الفورية لمساعدة المتضررين من جمل آثار الكارثة على إعادة بناء منازلهم وحياتهم وخدماتهم وتعزيز قدرتهم على التصدي للكوارث في المستقبل.

واختلفت جميع عمليات الاتساع التي نظمها الاتحاد في ستة سياقات جرى استعراضها اختلافاً شديداً ونمط عن فهم متعمق لطائفة كبيرة من التجارب. وقد نظم الاتحاد في هندوراس التي كانت في عداد البلدان الخمسة المتضررة من إعصار ميتش برامج لإعادة بناء المساكن. وفي تركيا، حتّ الزلزال على تنظيم برنامج رئيسي للاتساع من الكارثة في المناطق الحضرية انطلاقاً من إعادة بناء الهيكل الاجتماعي الأساسي ودعم أنشطة التأهيل للكارثة. وركز الاتحاد أعماله في مجال الاتساع على المدارس عقب الزلزال الذي هز إيران. ووضع برنامجاً لتوفير مبان تقاوم الأعاصير من أجل تلبية الاحتياجات في مجال الإيواء وإنعاش مزارع المنغروف بهدف مواجهة كارثة تسونامي في فيتنام. وركز جهوده على مجال الصحة العامة والمؤوى عقب الفيضانات التي اجتاحت موزambique. وفي سوازيلاند، تم التركيز على الاتساع من حالات الجفاف والأمن الغذائي.

وشمل الاستعراض جوانب مختلفة من نهج الاتحاد المتبعة لتنظيم عمليات الاتساع السابقة وقدم عدداً من التوصيات المحددة بناء على نتائجه. وتلخص هذه الوثيقة النتائج والتوصيات الرئيسية.

وبين الاستعراض عدة عيوب مسجلة في عمليات الاتساع السابقة التي نظمها الاتحاد. واستكشف أيضاً أمثلة على التدخلات الموقفة التي قد ترسى القاعدة لاستراتيجيات الاتحاد القادمة في مجال الاتساع. وتم إعداد وثائق بشأنها كذلك.



تصنيف يجري بحسب معايير الاتحاد الدولي

الأهداف المنشودة والمنهجية المتبعة

استهدف الاستعراض أساساً استخلاص الدروس من التجارب الماضية لفائدة العمليات المنظمة في البلدان المتضررة من كارثة تسونامي. وعلماً بأن هناك احتمالاً شديداً أن يواصل الاتحاد مساهمه في برامج الاتنعاش وإعادة التعمير بعد الكوارث في المستقبل، فقد كان الهدف الثاني المنشود جمع تجاربها كمؤسسة في إطار مواجهة الكوارث الكبيرة واستعراضها وتحليلها واستخدام الاستنتاجات كأساس لوضع السياسات والإرشادات في المستقبل.

تولى خبير استشاري خارجي إجراء الاستعراض في الفترة المترادفة بين شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وشهر آذار/مارس ٢٠٠٦. وأجريت دراسات ميدانية في ستة بلدان موجودة في أربع قارات تمثل أشكالاً مختلفة من الكوارث أي إعصار ميتش (هندوراس عام ١٩٩٨) وزلزال بحر مرمرة (تركيا عام ١٩٩٩) والفيضانات (موزامبيق عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١) وزلزال مدينة يام (إيران عام ٢٠٠٣) وعدة إعاصير وفيضانات (فيتنام) وحالات الجفاف طويلة الأمد (التي مازالت قائمة في سوازيلاند). وفضلاً عن ذلك، أعطت الدراسات النظرية عن الزلازل التي هزت أرمانيا وجوجارات (الهند) والمكسيك نظرة أطول أمداً عن عمليات الاتحاد في مجال الاتنعاش. ولم يتسع إجراء استعراض في البلدان المتضررة من كارثة تسونامي غير أن تقارير عمليات التقييم والبعثات المعدة حتى الآن أتاحت مواداً مرجعية مفيدة.

وشملت الدراسات الميدانية بحوثاً وثائقية ومقابلات مع الموظفين المعينين في أمانة الاتحاد على مستوى الميدان والمقر في جنيف على السواء والجمعيات الوطنية المضيفة ومع شركاء خارجيين. وأعربت عدة جمعيات وطنية شريكة عن موقفها بشأن عمليات الاتنعاش ووفرت المعلومات عن برامجها في البلدان قيد الاستعراض^١.

وركز الاستعراض تركيزاً خاصاً على عمليات الاتنعاش التي ينظمها الاتحاد خلال الكوارث الكبيرة. ولم يكن الغرض منه إجراء تقييم للعمليات المنظمة في كل بلد أو لأداء الجمعية الوطنية في السياقات المعنية. كما أنه لم يستهدف إجراء تقييم شامل لأثر البرامج على المستفيدين.

١- الجمعية الوطنية المضيفة هي جمعية الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الموجودة في البلد الذي أصابته كارثة، أما الجمعية الوطنية الشريكة فهي جمعية الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الموجودة في بلد آخر تقدم مساعدتها إلى الجمعية الوطنية المضيفة في إطار مواجهة الكارثة.



السياسات والنهج المعتمدة للانتعاش

تناولت دراسات عديدة أجريت منذ منتصف السبعينيات مسألة ما إذا كان ينبغي للاتحاد المشاركة في أنشطة إعادة التأهيل والانتعاش وإعادة التعمير بعد الكوارث وشروط هذه المشاركة. وعقب كل كارثة كبيرة شارك الاتحاد خلالها في برامج أطول أمداً للانتعاش وإعادة التعمير، أخذت الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد بعض المبادرات لاعتماد نهج أكثر تنساقاً في إطار هذه العمليات. وعلى الرغم من ذلك، لم يتسم أي من تلك المبادرات بالتوافق وقد يعزى ذلك إلى حدوث مثل هذه الكوارث الكبيرة في فترات متقطعة فقط. ولم تتعاضد جميع الجهود الرامية إلى اتخاذ موقف نهيج لوقوع كارثة طبيعية كبيرة كل مرة أو لم تحرر متابعتها وظل الاتحاد يشارك في عمليات الانتعاش حسب كل حالة.

ونتيجة لذلك، تسرع إعطاء صورة واضحة عن موقف الاتحاد فيما يتصل بعمليات الانتعاش بعد الكوارث في إطار الاستعراض. فلم يكن هناك أي تعريف متفق عليه أو سياسة فعالة أو شروط للمشاركة في عملية للانتعاش. وقد فضل العديد من المشاركيين في المقابلات ولا سيما العاملين في الميدان استخدام عبارات مثل «إعادة التأهيل» و«إعادة التعمير» بدلاً من الكلمة «الانتعاش» لأن هذه العبارات جسدت خطوات عملية ملموسة بدرجة أكبر وأنشطة يمكن تحديدها. وبصفة عامة، كان المقصود بعبارة إعادة التأهيل الامتداد الطبيعي لأنشطة الإغاثة ولم تنظر بالضرورة على المشاركة في أعمال إعادة التعمير الرئيسية. واستخدمت الكلمة الانتعاش كمرادف لكلمة البناء وخاصة بناء المساكن الذي يعتبر مهمة معقدة وطويلة الأمد غير أنه مجال كان موضع تخصيص معظم الأموال.

واختلفت آراء المشاركيين في المقابلات بشأن مدى مشاركة الاتحاد في أنشطة «الانتعاش». فقد أعرب بعضهم عن اعتقاده أن توسيع نطاق البرامج بحيث يتجاوز أنشطة الإغاثة أمر لا مفر منه بينما ساورت الشكوك بعضهم الآخر من حيث قدرة المنظمة على الاضطلاع بذلك. كما أعرب بعضهم عن قلقه الفعلي إزاء مسألة ما إذا كان من الممكن اعتبار عمليات الانتعاش مجرد امتداد لأنشطة الإغاثة أو إذا كانت هذه العمليات أوئل صلة بالتنمية طويلة الأمد مما يتطلب اعتماد نهج تنظيمي مختلف.

وأرادت بعض الجمعيات الوطنية المشاركة في عمليات محدودة وقصيرة الأجل في مجال الانتعاش بينما رغب بعضها الآخر في تكريس ما يلزم من وقت لوضع برامج متكاملة والتخطيط بالتعاون مع المجتمعات المحلية وبناء قدرات الجمعيات الوطنية. وركزت جمعيات وطنية على الاضطلاع بمهمة إنسانية محدودة من جانب وأراد غيرها أن يعمل الاتحاد على توسيع نطاق عمله ليتخطى حتى عمليات الانتعاش ويشمل مجال التنمية من جانب آخر.

وإذ اعترف المشاركون في مؤتمر الاتحاد السابع عشر لجمعيات البلدان الأمريكية المعقد في سانتياغو في شيلي عام ٢٠٠٣ بأن الحكومات مسؤولة عن خطط إعادة التأهيل والتعمير وأن الجمعيات الوطنية لا تؤدي إلا دور المساعد لحكومات بلدانها، اقترحوا عدداً من الإرشادات الاستراتيجية للمشاركة في أنشطة إعادة التأهيل والتعمير:

أ) ينبغي أن ترتكز أنشطة الجمعيات الوطنية في مجال إعادة التأهيل والتعمير على تقييم مواطن الضعف والمخاطر؛

ب) ينبغي وضع مشاريع إعادة التأهيل قبل أنشطة التخفيف من الآثار والوقاية والتنمية بحيث تحسن ظروف معيشة المستفيدين؛

ج) ينبغي تعزيز مشاركة المجتمع في تصميم أنشطة إعادة التأهيل وتنفيذها؛

د) ينبغي عقد شراكات استراتيجية تيسّر التدخل في عمليات إعادة التأهيل والتعمير التي تؤدي إلى التنمية.^٢

وتعتبر هذه الإرشادات والتوصيات لإعادة التأهيل والتعمير أكثر الإرشادات والتوصيات شمولًا ضمن الاتحاد على الأرجح. ومن دواعي الأسف أنها لم تنشر أو تتابع أو تنفذ بانتظام.

ال滂صيات

- تحديد مدى مشاركة الاتحاد في أنشطة الانتعاش في مختلف الحالات والأطر.
- وضع سياسة رسمية بشأن عمليات إعادة التأهيل والانتعاش وإعادة التعمير بالاعتماد على السياسات والتدابير الراهنة وتنقيحها وتحديثها وأخذ مواقف الجمعيات الوطنية وسياساتها في هذه الحالات في الحسبان.
- وتوضيح مهام أمانة الاتحاد والوفود الإقليمية والجمعيات الوطنية والمراكز الإقليمية ومسؤولياتها في مختلف حالات الكوارث وسياقات عمليات الانتعاش.

٢- الاتحاد، تقرير المؤتمـر
السابع عشر لجمعيات
البلدان الأمريكية،
سنة ٢٠٠٣.

المشاركة في أنشطة الاتعاش

ظهرت النظرة العملية المتمثلة في ربط أنشطة الإغاثة والاتعاش والتنمية منذ السبعينات. ووفقاً لتقرير تانسلي،^٣ يعرف الصليب الأحمر أيضاً باتجاه التفكير السائد حالياً في الأوساط الدولية بخصوص الكوارث أي اعتبار الإغاثة في حالات الكوارث جزءاً لا يتجزأ من المساعدة الإنسانية ووجوب التخطيط لها باستمرار ابتداء من مرحلة ما قبل الكوارث ومروراً بمرحلة الطوارئ ووصولاً إلى مرحلة إعادة التأهيل والتعمير مع مراعاة وقوعها الإنساني.^٤ وفي الظروف الحالية، نادراً ما تخطط عمليات الاتحاد بتحديد أهداف في مجال الاتعاش منذ البداية. وقد أصبحت أنشطة الاتعاش بالأحرى ردًّا على توفر الأموال الخصصة للإغاثة.

يشارك الاتحاد في عمليات الاتعاش بعدة طرق:

- (أ) خلال الكوارث الموسمية التي يمكن التنبؤ بها مثل الأعاصير، هناك مجال لتوقع الاحتياجات ومستوى الدعم الخارجي اللازم إلى حد ما. وفي هذه الحالات، تنظم بعض الأنشطة في مجال إعادة التأهيل بوصفها امتداداً لبرامج الإغاثة أساساً دون الاضطلاع بأي أعمال رئيسية في مجال الاتعاش وإعادة التعمير. وتدرج الأعاصير في بنغلاديش وفي الكاريبي والفيضانات محدودة النطاق في الصين في هذه الفئة. وتكتفي نظم الاتحاد والجمعيات الوطنية المضيفة القائمة لتدبر مثل هذه العمليات على نحو فعال مما يستغرق عاماً ما بين ستة أشهر وسنة.
- (ب) خلال الكوارث الراهفة مثل الجفاف، تمتزج أنشطة الإغاثة والبرامج طويلة الأجل ويصعب بالتالي التمييز بين أنشطة بناء القدرات طويلة الأجل وعمليات الإغاثة. وتتكرر هذه الكوارث وتكون دورية في الغالب. ومع ذلك، من المحتمل لا تسمح بعض الوكالات الممولة باستخدام الأموال الخصصة للإغاثة لتمويل برامج الاتعاش طويلة الأجل مما قد يستهل تناول الأسباب الكامنة التي تفسر حدوث الكوارث. ولا تتسع القضايا المزمنة اتساقاً تماماً مع نداءات الإغاثة ولا يجد أن الاتحاد يحسن ترويج هذه القضايا وخاصة من حيث الاستفادة من الأموال الخصصة للتنمية. ونتيجة لذلك، قد تتولى المنظمة توزيع الأغذية في حين أن دعم الأمن الغذائي هو التدخل المناسب.
- (ج) خلال الكوارث الكبرى السريعة مثل الزلازل، توقيع وسائل الإعلام عنادية شديدة للأمر وقد يتبرع الناس ببالغ كبرها. وإضافة إلى ذلك، تجري تلبية احتياجات الإغاثة بسرعة مما يترك في حوزة الاتحاد مبالغ طائلة من الأموال غير المتفقة. والأفكار محدودة بشأن أفضل الطرق لإنفاق الأموال من أجل تقديم المساعدة في إطار أنشطة الاتعاش غالباً ما تتخذ قرارات عاجلة من أجل استخدام الأموال المتاحة في مجال إعادة التعمير ولا سيما توفير المساكن. وبالنسبة إلى تبرعات الجمهور، هناك أيضاً اتجاه متمثل في اختيار مشاريع واضحة تتسمج مع تصورات الجمهور بشأن المساعدة الإنسانية.

وتكشف الكوارث عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الدفينة التي كانت تواجه قبل حدوثها مما جعل السكان أكثر عرضة لآثارها في أشد البلدان تضرراً. ولا يمكن الشروع في التصدي لتلك المشاكل إلا عبر برامج الاتعاش وإعادة التعمير طويلة الأجل. وتدرك معظم المنظمات الإنسانية ذلك غير أن هذه الأمور لا توضح للجمهور والحكومات ولا تحدد في نداءات التمويل.

وقد أفادت معظم الجمعيات الوطنية الشريكية بأن مصادرها الرئيسية لتمويل أنشطة الاتعاش هي أموال الإغاثة غير المتفقة وأن من النادر إتاحة الأموال الخصصة للتنمية لهذا الغرض مما يحثها على إنفاق الأموال بسرعة و يجعل اعتماد نهج إنساني أطول أمداً في مجال الاتعاش أمراً عسيراً.

وأوضح أن الجمعيات الوطنية المضيفة ترغب في إنفاق المزيد من الأموال على بناء قدراتها على مواجهة الكوارث في المستقبل وتدعيم برامجها العادلة في حال توفر كميات كبيرة من الأموال. ويحدث ذلك بصفة متزايدة إذ أصبحت أنشطة بناء قدرات الجمعيات الوطنية عنصراً معيارياً من نداءات الاتحاد. وفي الواقع، ركز النداء المتعلق بكلارئة تسونامي على بناء قدرات الجمعيات الوطنية كجزء لا يتجزأ من عمليات الإغاثة.

^٣- د. تانسلي، التقرير الختامي، برنامج لصليب الأحمر، ١٩٧٥ ، الصفحة ٧٤ من النص الأصلي.

التصيات

- وضع إرشادات وإجراءات تشغيلية معيارية بشأن عمليات تتجاوز نطاق أنشطة مواجهة الطوارئ بأخذ مختلف سياقات الانتعاش في الحسبان.
- تعزيز فرص تركيز أنشطة المواجهة على الاحتياجات طويلة الأمد وعلى التصدي للمشاكل المتكررة في سياق الكوارث الموسمية والمزمنة.
- وضع استراتيجية إعلامية جيدة تستهدف الجمهور والمانحين والمستفيدين وتعلق بأسباب إنفاق الأموال على البرامج طويلة الأجل وبفوائد ذلك.
- وضع استراتيجية بتوجيه من الجمعيات الوطنية الناجحة فيها للاستفادة من الأموال المخصصة للتنمية في إطار أنشطة الانتعاش بعد الكوارث.



الحصر والتخطيط

لا يستطيع الاتحاد وضع الاستراتيجيات وتحديد المعايير على انفراد. ومن الجلي أن تنظيم أنشطة التقييم والتخطيط في مجال الاتعاش وتنسيقها من الناحية الاستراتيجية مهمتان تدرجان في مهام الحكومة الوطنية غير أن النظام الوطني قد يصبح في الواقع مثقلًا بالأعباء في أعقاب كارثة إلا إذا كانت الحكومة شديدة القوة والخبرة. وينبغي للاتحاد أن يبدأ أن ينسجم مع «الصورة الكبيرة» بالاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر لتكوين صورته بشأن ما يلزم إنجازه وأفضل طريقة لتحقيق ذلك. ومع ذلك، تخضع أمانة الاتحاد وكل جمعية وطنية شريكة لضغط المانحين والحكومات حتى تخصص بسرعة المبالغ الطائلة غير المفقة على مواجهة الطوارئ لأنشطة الاتعاش. والاتجاه المسجل نتيجة لذلك بالنسبة إلى الاتحاد والجمعيات الوطنية الشريكة بشكل فردي أو جماعي هو البحث عن مشاريع معينة لتخفيض الأموال بسرعة ولا سيما مشاريع البناء عوضاً عن تنفيذ استراتيجية عامة. ويصبح التخطيط بالتالي عملية لتخفيض الأموال بدرجة أكبر وحواراً متواصلاً للتخطيط الاستراتيجي مع السلطات الوطنية والجمعية المضيفة بدرجة أقل.

وتؤدي الدروس المستخلصة من عمليات الاتعاش العديدة السابقة بأن الاتحاد ليس مستعداً جيداً لإجراء حصر جدير بالثقة لاحتياجات في مجال الاتعاش. فلم يجر أي حصر منتظم لاحتياجات الاتعاش في إطار العمليات منذ البداية حتى تاريخ تنظيم عملية مواجهة كارثة تسونامي. وكانت الفرق المعنية بعمليات الاتعاش تحشد إذا رأى أن نطاق العمليات يتخطى أنشطة الإغاثة. وتضاف احتياجات الاتعاش إلى نداءات الطوارئ تارة وتجه نداءات خاصة تارة أخرى.

وتعمل معظم الجمعيات الوطنية تحت ضغط حكومات بلدانها والجمهور حتى تحضر في أسرع وقت ممكن. وفي معظم العمليات، تحشد أمانة الاتحاد فريقاً لحصر الاحتياجات بينما ترسل عدة جمعيات وطنية شريكة أيضاً فرقها لإجراء عمليات حصر مستقلة. وقد خلص الاستعراض إلى أن نشر فريق مشترك بين الأمانة والجمعيات الوطنية الشريكة معنى بحصر احتياجات الاتعاش بسرعة بعد حدوث كارثة تسونامي ساعد على إثناء الجمعيات الوطنية الشريكة عن العمل بطريقة غير منسقة وانفرادية وحسن منزلة الاتحاد لدى المترددين بالإعلانات والسلطات الوطنية. وفي الوقت ذاته، لا يمكن إجراء حصر تقني كامل لاحتياجات الاتعاش في فترة اشتداد حالة الطوارئ إذ تعجز الفئات السكانية المتضررة والسلطات والجمعية الوطنية المضيفة عن تحديد الاحتياجات طويلاً الأمد تحديداً دقيقاً في هذه المرحلة.

ومن الممكن تعجيل الأمور في وقت لاحق وتحسين جودة النتائج بتكرис ما يكفي من الوقت في البداية للتشاور مع السكان المتضررين وسائر أصحاب المصلحة. ففي هندوراس، أتاحت الجمعيات الوطنية الشريكة التي اتسمت أنشطتها في مجال التخطيط والتشاور بدرجة أكبر من الشمول مساكن أنساب وأكثر صموداً مقارنة بالجمعيات النظيرة التي انتقلت إلى مرحلة التنفيذ بسرعة شديدة.

ويعتبر حصر الاحتياجات أيضاً مسألة متواصلة وخاصة في الظروف المقلبة التي يشهدها الناس الذين فقدوا منازلهم وموارد دخلهم وأفراد أسرهم. ولا يمكن أن يستوعب حصر واحد نصف الاحتياجات المتغير لدى السكان المتضررين مع مرور الزمن. وفي معظم العمليات، لم تنظم أنشطة حصر منتظمة لتحديد الاحتياجات المتغيرة وتصورات المستفيدين بعد الحصر الأول الذي وضع صيغة برامج الاتعاش. وفي جميع الحالات وعلى الرغم من حصر الاحتياجات العامة، فقد اعتمدت الخطط الناجمة على الإمدادات والجهات المانحة بدلاً من استنادها إلى الاحتياجات مع أن البرامج استجابت لبعض احتياجات السكان المتضررين في النهاية.

وغالباً ما تعمل الفرق المعنية بالحصر دون الاعتماد على إرشادات أو أساليب أو إجراءات تشغيلية محددة. ويفيد أن طريقة تنظيم العملية ترتبط بالضغوط السياسية والإعلامية وشخصيات أعضاء الفريق المعنى بالحصر وخبراتهم. وبعد اعتماد مفهوم الفرق المعنية بحصر احتياجات الاتعاش اعترافاً واضحاً بالفرق بين حالات الطوارئ وأنشطة حصر احتياجات الاتعاش والتخطيط لها غير أنه ليس مدعماً بالأدوات اللازمة حتى الآن.

التصنيفات

- تدعيم الإجراءات والأدوات في مجال الحصر والتخطيط من أجل تعزيز فعالية عمليات الانتعاش والقدرة على التنبؤ بها وإجراء عمليات دورية لحصر الاحتياجات والأوضاع وتكييف استراتيجيات الانتعاش بناء على ذلك في سياق الكوارث الكبرى.
- وضع إرشادات بشأن العناصر والمهارات والتوقعات اللازمة لحصر احتياجات الانتعاش.



التنسيق والشراكات الخارجية

التعاون ضمن الحركة

يمثل التنسيق بين مختلف العناصر المكونة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) أحد مواطن الضعف المذكورة مراراً وتكراراً في المقابلات. ويحدد إطار التعاون الدولي الخيارات من أجل التعاون الدولي ضمن الاتحاد. وتقع مهمة تنسيق التعاون في سياق معين على عاتق الجمعية الوطنية المضيفة أساساً غير أنه يتوقع من أمانة الاتحاد أن تضمن امتداد الجمعيات الوطنية الشريكة للإجراءات المتفق عليها وتدعيم الجمعية الوطنية المضيفة في الأضطلاع بمعها.

وفي الواقع، يتحمل أن يتم أداء تلك المهمة عن تناقضات. وقد فضلتأغلبية الجمعيات الوطنية التي جرى التشاور معها لا تضطلع أمانة الاتحاد بدورة تشغيلي بل أن تؤدي دوراً تيسيرياً وتنسيقياً. وفي الوقت ذاته، توقعت الجمعيات الوطنية المضيفة أن يضطلع الاتحاد بدور القيادة وصنع القرارات بما في ذلك اتخاذ موقف حازم إزاء الجمعيات الوطنية الشريكة العاملة بصفة مستقلة في السيارات التشغيلية المعقدة. ورئي أن أنشطة التخطيط والتنسيق وإسداء المشورة التقنية في هندوراس وإيران وتركيا هي من أهم وظائف أمانة الاتحاد خلال كارثة كبيرة. وأعربت الجمعيات الوطنية الشريكة التي جرت مقابلتها عن اعتقادها الراسخ أن على أمانة الاتحاد الامتناع عن أداء دور تشغيلي. وما زالت مسألة ما إذا كان ينبغي لأمانة الاتحاد أن تدير العمليات أو أن تحفظ دور تنسيقي موضعًا للنقاش.

وأوضح في المراحل الأولى من عمليات مواجهة كارثة تسونامي أن أمانة الاتحاد عجزت عن إتاحة آلية تنسيق تستقطب الأعضاء استقطاباً كافياً للأخذ بها حتى اعتماد إطار الحركة للتنسيق^٤ على الرغم من التجارب المتكررة فيما يخص مسألة التنسيق خلال الكوارث الكبرى السابقة. ورئي أن الإطار كان موضع بحث ملي وأنه حظي بقبول متخصص عام وفقاً لحصر سري لأنكا الفوري.^٥ ومع ذلك، أشارت الجمعيات الوطنية الشريكة التي جرت مقابلتها إلى عدم وضوح دور بعض فرق العمل وبطء الإجراءات في بعض الأحيان وتكرارها وفقد طويلاً جدأً لاجتماعات التنسيق على حساب الإجراءات.

كما أشير إلى التنسيق على مستوى فروع الجمعية الوطنية المضيفة والتنسيق بين الفروع والمقر الرئيسي للجمعية الوطنية المضيفة في جملة المشاكل المواجهة في إطار عمليات مواجهة كارثة تسونامي. والتنسيق على مستوى الفروع أمر مرغوب فيه في مكان تنظيم العمليات إلا أن من الصعب التعميم إذ تختلف الفروع من حيث قدراتها. ومن المحمول أن تكون الفروع متينة وقدرة على تنسيق العمليات في بلدان ذات جهاز وطني غير مركزي يشمل المقاطعات كما كان الحال عليه في فيتنام. وقد تبين من جميع الحالات المستعرضة أن الفروع التي ساهمت في برامج الاتعاش واضطاعت بعض مهام التنسيق أو التعاون التشغيلي هي التي ترسخت في إطار العمليات.

التعاون مع جهات أخرى

تمتع الاتحاد بعلاقات جيدة مع السلطات الوطنية وال محلية وحظي باحترامها الشديد بصفة عامة على الرغم من أن اعتبارها الاتحاد منظمة ثرية جعلها تميل إلى توجيهه نحو الاستثمار في البنية الأساسية بدلاً من التركيز على وضع الاستراتيجيات. كما كان هناك ليس بشأن أوجه الاختلاف بين عناصر الحركة المتباينة.

ويعد التنسيق مع سائر المنظمات والشركاء الاستراتيجيين مجالاً آخر لا بد من تدعيمه. ويقصر الاتحاد أحياناً أنشطة التنسيق الخارجي على وكالات الأمم المتحدة مما يمكن فهمه خلال عمليات مواجهة الطوارئ. أما بالنسبة إلى

٤- يشمل إطار التنسيق ضمن الحركة الجمعيات الوطنية المضيفة، أمانة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٥- أ. باتشارجي، تقييم فوري لعمليات مواجهة كارثة تسونامي في آسيا وشرق إفريقيا موجه إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الجولة الثانية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.



عمليات الانتعاش طويلة الأجل، فقد يكون دور التنسيق والقيادة التقنية الفعالة الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة محدوداً. وتقدم أكثرية خدمات المساعدة الدولية في مجال الانتعاش عبر جهات مانحة حكومية ثنائية وتنقل مهام التنسيق إلى الجهاز الوطني أو الوكالات المنشأة خصيصاً للاضطلاع بأنشطة الانتعاش وإعادة التعمير. وخلال الكوارث الكبرى، تتولى المؤسسات المالية الدولية عوضاً عن الأمم المتحدة بصفة متزايدة تحديد إطار الانتعاش وإعادة التعمير بالتعاون مع الجهاز الوطني. ومن الناحية التشغيلية، تنتقل مهام تنظيم عمليات الانتعاش إلى الوكالات الحكومية الوطنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الدولية والدولية. وما زالت أنشطة التعاون والتنسيق بين الاتحاد وهذه الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال وضع السياسات ومعايير والإجراءات محدودة. وقد رأى العديد من المانحين في إطار عمليات مواجهة كارثة تسونامي أن الاتحاد يساهم دون طاقة ولا يستخدم مواطن قوته التنظيمية للتأثير في السياسات.^٦

وفي سوازيلاند، تقلصت المساعدة على مدى السنوات بسبب «إرهاق المانحين» إذ تواصلت مشكلة الأمن الغذائي. وبين تقييم المشاريع الرائدة المتعلقة بالأمن الغذائي لعام ٢٠٠٥ أن السكان جلأوا إلى مساعدة أنفسهم نظراً إلى انعدام خدمات المساعدة. ومن الاحتياجات الجليلة المبينة مسألة تجميع الموارد بين مختلف الوكالات والمنظمات بالإضافة إلى تنسيق عمليات الحصر والأنشطة تحقيقاً لأهداف مشتركة مما يؤدي إلى تحسين المساعدة واستخدام الموارد.^٧ وتشترك الجمعية الوطنية لهذا الغرض في عدد من المبادرات مثل رابطة المنظمات غير الحكومية المسقة التي ترمي إلى تيسير تنسيق عمليات المواجهة في مجال الأمن الغذائي عبر استراتيجيات مشتركة للحصر والمواجهة.

ويتعين على الاتحاد أن يعقد المزيد من الشراكات الاستراتيجية في مجالات ذات قيمة مضافة من الناحية التقنية أو السياسية أو من حيث أنشطة المناصرة وألا يقتصر دوره على تمويل أو تنفيذ أعمال الأمم المتحدة وأفكارها.

٦- بارتون، تقرير عن بعثة إلى إندونيسيا وسريلانكا، من آب/أغسطس إلى ١١ أكتوبر/سبتمبر ٢٠٠٥، الصفحة ١ من النص الأصلي.

٧- ب. فوكس، دراسة الإنعاش عن حالة الأمن الغذائي، سوازيلاند، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الصفحة ٥ من النص الأصلي.

تصوير يوشى شيميزو/الاتحاد الدولي



التصنيفات

- تحقيق توازن واضح بين مهام التنسيق وتنفيذ عمليات الاتعash بالمحافظة على نهج مرن وفقاً لطبيعة تلك العمليات.
- تعزيز تنسيق السياسات والإجراءات مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية.

توحيد القوى

تمثل قيمة الاتحاد الدولي المضافة بالنسبة إلى الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها في قدرته على تنفيذ المشاريع في الميدان وقادرة على التطلع في وصلاته الوطنية والدولية. وفي ضوء ذلك، تصبح الشراكات التشغيلية مع وكالات الأمم المتحدة، ومع سائر الجهات الفاعلة الدولية والوطنية بدرجة أقل، أمراً شائعاً بصفة متزايدة.

فقدتعاونت جمعية الهلال الأحمر الإيراني عقب الزلزال مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. وتعاون الاتحاد مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) في إيران أيضاً من أجل إعادة بناء مرفق التعليم أتاح اليونسكو الخبرة وغطى الاتحاد تكاليف تشييد مبنيين في إطاره. وفي فيتنام، مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدداً من مشاريع التأهيل للكوارث التي تديرها الجمعية الوطنية.

وفي هندوراس، تعاضدت جمعية الصليب الأحمر الكاريبي والمنظمة الدولية للهجرة وبدعم منظمة أنشطة بناء المساكن وتولت الجمعية إدارة برنامج صحة ودعم تممية فروع الجمعية الوطنية المحلية. وعمل الصليب الأحمر الأمريكي عقب إعصار ميتش مع مركزى مكافحة الأمراض والوقاية منها في أطلنطا وجورجيا لإعداد دراسة أساسية عن وضع الصحة في جميع المناطق المتضررة. ويمكن بيان أثر البرامج الرامية إلى الحد من الإصابة بالإسهال عن طريق بناء المرحاض والارتفاع بالنظافة الشخصية للمناحين بسهولة بفضل تلك الأعمال.

وقد أدت عمليات مواجهة كارثة تسونامي من حيث نطاقها وحجمها في نهاية المطاف إلى عقد عدد من الشراكات الجديدة مع منظمات غير حكومية محلية ودولية. وفي إقليم آتشيه، يعمل الاتحاد عن كثب مع عدة منظمات غير حكومية دولية ووطنية رئيسية بما فيها منظمة «كير» ومنظمة المعاونة الإسلامية ومنظمة «جين أسيست» لتنفيذ برنامج الموسوع لتوفير مآوا وانتقالية. وفي سريلانكا، ينظم برنامج لضمان سبل عيش مستدامة والحد من المخاطر بالشراكة مع معهد استوكهولم للبيئة وشركاء عملين.

الموارد البشرية

من الأساسي الاستعانة بموارد بشرية ملائمة لنجاح عمليات الاتعاش. وتختلف المهارات المطلوبة في مجال الاتعاش اختلافاً شديداً عن المهارات الالزمة في ميدان الإغاثة. ومع ذلك، يعد اللجوء إلى مندوبيين يتحلون أساساً بالخبرة في مجال الإغاثة ومهارات تنظيم عمليات الاتعاش ظاهرة شائعة. ونظراً إلى العدد القليل من الأشخاص المؤهلين للاضطلاع بأعمال الاتعاش ضمن الاتحاد والوقت اللازم لتعيين مرشحين ملائمين، فالاتجاه المسجل هو شغل بعض المناصب بالاعتماد على أشخاص متفرجين بدلاً من الاستعانة بأشخاص مناسبين لأداء هذه المهام.

ومن المفروض عادة أن يضطلع المندوبون المعنيون بعمليات الاتعاش بمهام أطول أمداً مقارنة بوظائف الإغاثة. وتنجم عن كثرة تقل هؤلاء المندوبين في الميدان مشاكل ضمان الاستمرارية والتأخير في تنفيذ البرامج. وفي حين أن الآيسير اتخاذ الترتيبات الالزمة لتخلصي مندوبي الإغاثة عن مسؤولياتهم الأخرى بصفة مؤقتة من أجل أداء مهام قصيرة الأجل، فقد يضطر المندوبون المعنيون بعمليات الاتعاش (ولا سيما في مجالات متخصصة) إلى ترك وظائفهم الحالية.

ويؤدي توفر مواصفات وإعلانات أدق بشأن الوظائف في مجموعة مختارة من الواقع الإلكترونية والصحف التي تستهدف التنمية إلى زيادة عدد المرشحين المؤهلين. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يعرض الاتحاد رواتب واستحقاقات تنافسية وبعض التوقعات عن فرص العمل مع المنظمة في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك، من الصعب الاحتفاظ بفريق أساسي من الموظفين المعنيين بعمليات الاتعاش لأن الاتعاش نشاط خاص ومتقطع.

ويعد التوظيف على المستوى المحلي أيضاً من مواطن ضعف الاتحاد. فالمهارات الالزمة للاضطلاع بأعمال الاتعاش كانت متوافرة بأسعار محلية ومستويات عالية في جميع البلدان المستعرضة غير أن الاتحاد لم يبحث بانتظام عن موظفين محليين مؤهلين باستثناء التعاقد من الباطن مع شركات البناء. ولا بد من توفير نظام للدعم وجعل الأفراد المعينين يألفون لقواعد الاتحاد وسياساته حيثما يستعن بالخبرات التقنية المحلية مثلما حصل في إطار عملية مواجهة الزلزال في باكستان.

ومن القضايا المطروحة أيضاً حجم الوفود وعدد أعضائها. وقد أشير إلى الحساسية التي أثارتها الأعداد الكبيرة من الموظفين الدوليين في إندونيسيا وإيران وسري لانكا وفيتنام. وفي إطار عملية مواجهة كارثة تسونامي، تجاوز حجم الوفد وما يزال يتجاوز المتطلبات واتسم هيكله بكتافته الشديدة. وقد تكون مشاطرة المندوبيين بين أمانة الاتحاد والجمعيات الوطنية الشريكية عبر برامج فردية في مختلف القطاعات من الحلول البديلة المحتملة لمشكلة كثافة عدد المندوبيين المفترضين وقلة الموظفين المؤهلين مما يساعد على تقليل جموع الموظفين اللازم ويساهم في تعزيز التنسيق بين الجمعيات الوطنية الشريكية.

الوصيات

- وصف المهارات والخبرات المتصلة بالاتعاش على مستوى أعضاء الاتحاد وما يستطيع هؤلاء الأعضاء اكتسابه وتحديد المهارات والخبرات الخامسة غير المتاحة والاستراتيجيات والشراكات بشأن الموارد البشرية التي ينبغي تطويرها لسد هذه الثغرات.
- وضع نظام أفضل لمشاطرة الموارد البشرية بين الاتحاد والجمعيات الوطنية وتشكيل مجموعة من الموظفين المؤهلين وخاصة في مجالات تفتقر نسبياً إلى المهن الالزمة (مثل المأوى وسبل العيش وتحطيط أنشطة الاتعاش والتفاوض مع المجتمع).
- وضع استراتيجية بشأن الموارد البشرية لعمليات الاتعاش بالتشاور مع الجمعيات الوطنية بما في ذلك تعزيز استخدام مصادر التعيين غير التقليدية.
- تكثيف الجهد لتعيين موارد بشرية محلية مؤهلة حيثما توفرت في إطار برامج الاتعاش.

المساءلة

تعتبر الإجراءات والآليات بشأن المساءلة إزاء الجهات المانحة جيدة في جميع الحالات. ومع ذلك، ترى الجمعيات الوطنية المضيفة أن هناك درجة أقل من الشفافية والمساءلة إزاءها ولا سيما في إطار المشاريع الثنائية^٨ أو المشاريع المتفق عليها مباشرة مع السلطات أو شركاء آخرين. وتدرج المساءلة إزاء المستفيدين في صميم مدونة السلوك لفائدة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث إلا أن تفاصيلها من جانب الاتحاد يبدو غير كاف. ولا تبذل جهود مطردة كافية لضمان المساءلة إزاء المستفيدين بانتظام. وقد سلطت الأضواء على هذا الأمر في معظم عمليات التقييم بما فيها الجولة الثانية للتقييم الفوري.^٩

٨- تشير الكلمة ثنائية في هذا السياق إلى المشاريع المنظمة بين جمعية وطنية مضيفة وجمعية وطنية شريكة بينما تشير عبارة متعددة الأطراف إلى الأنشطة المنظمة مع الأمانة و/أو أكثر من جمعية وطنية شريكة أو غيرها.

٩- باتشارجي، تقييم فوري لعمليات مواجهة كارثة تسونامي في آسيا وشرق إفريقيا موجه إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الجولة الثانية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وكلما أجري تقييم أو تمت مشاطرة الخبراء أو استخلصت الدروس بصفة منتظمة حتى الآن للدرجة أنه لم يتتسن تحليل عمليات الاتعاش ونتائجها تحليلًا تاماً في هذا الاستعراض. فبادئ ذي بدء، يتوفر عدد قليل جداً من الوثائق بشأن العمليات غير المتصلة بالإغاثة. وقد أعد كل عنصر من عناصر الحركة وثائقه الخاصة غير أنه لم تتح تقارير أو استعراضات موحدة ولم يكن هناك مركز واحد لحفظ المعلومات. وفي المقام الثاني، كانت المعلومات المتاحة وصفية وكمية أساساً. ونادرًا ما أجريت عمليات تقييم وتحاليل نوعية. ولم يعد تقرير عن عملية صنع القرارات ونادرًا ما شملت نداءات الاتحاد أنشطة الاتعاش في إطار معظم العمليات. ولم تتطوّر المعلومات التي أتاحتها الجمعيات الوطنية الشريكة عن برامجها على نتائج بل على عدد محدد من النواحي أساساً. ونادرًا ما استبصرت الوثائق سبب اعتماد بعض الخيارات وطريقة تنظيم العلاقات بين مختلف أطراف المنظمة وسبب عقد بعض الشراكات وتعديل القرارات وطريقة حصر الاحتياجات المتغيرة وتنكيتها.

يستخدم الاتحاد عدداً من الأدوات الخاصة بالتوقعه والمساءلة مثل مدونة السلوك والميثاق الإنساني والمعايير الدنيا لمشروع «اسفiro» بشأن مواجهة الكوارث. وفضلاً عن ذلك، يشارك الاتحاد بصفة متزايدة في عمليات الرصد والتقييم المشتركة بين وكالات مثل اللجنة المعنية بالطوارئ في حالات الكوارث التي يقع مقرها في المملكة المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، تتحقق معظم هذه الأدوات والمعايير وعمليات الرصد والتقييم في تعطية أنشطة الاتعاش وتميل إلى التركيز على مجال مواجهة الطوارئ فقط أو على المرحلة الانتقالية أو قطاعات معينة في الغالب. وليس هناك أي آلية تكفل إدماج هذه المعايير في أنشطة وضع البرامج والتنفيذ. وأخيراً، لا تتوفر أي مؤشرات أو معايير دنيا وافتقت عليها المنظمة للحصول على معلومات عن «الإنجازات» الحقيقة وتقديرها. ويفترض أن المعايير المتاحة هي معايير مدمجة في مختلف المجالات.

الوصيات

- إضفاء الصبغة المؤسسية على الاستعراض المنتظم للتقدم المحرز في عمليات الاتعاش العامة وأدائها بما في ذلك وقع العمليات طويلة الأمد على الجمعية الوطنية المضيفة والمجتمعات المحلية المستفيدة لدعم السياسات والإجراءات في المستقبل.
- استعراض أدوات الاتحاد والجمعيات الوطنية الشريكة المتاحة بشأن المساءلة ولا سيما المساءلة إزاء السكان المتضررين وتطوير «المدونات» والمعايير المتاحة التي تحدد «الممارسات الجيدة» في عمليات الاتعاش أو وضع «مدونات» ومعايير جديدة.
- إنشاء مركز لحفظ المعلومات والوثائق بشأن عمليات الاتعاش المتاحة في الجمعيات الوطنية وتسهيل إطلاع الأعضاء عليه.

النوعية والمساءلة

عيّنت أمانة الاتحاد الدولي مؤخراً موظفين معينين بمسائل النوعية والمساءلة في إطار عمليات مواجهة كارثة تسونامي. وشكل برنامج الحركة في سري لانكا فريق عمل معيناً بالرصد والحصر لتبسيط نظمه وترشيدها. ويساعد الموظفون التقنيون المعينون بمسائل النوعية والمساءلة في سياق العمليات على وضع إطار بشأن النوعية والمساءلة يركز على المساءلة إزاء المستفيدين. كما يجري العمل على وضع إطار بشأن النوعية والمساءلة في ملديف وإندونيسيا. ويرتبط هذا العمل بتحديث استراتيجيات الاتعاش الإقليمية والقطبية وتدعمها. وترصد الأمانة التجربة عن كثب بهدف الاعتماد على الدروس المستخلصة لمواصلة وضع آليات بشأن النوعية والمساءلة في الاتحاد.

التعمير

شارك الاتحاد في برامج رئيسية للتعمير على مدى العشرين سنة الماضية وأنفق مبالغ لا يستهان بها على المساكن والهيكل الاجتماعي الأساسية في الدرجة الأولى. وتبدى بعض الجمعيات الوطنية المضيفة اهتماماً بالمشاركة في هذه البرامج. وتتضمن درجة عالية من الوضوح في صفو الجمصور والحكومات وتحتذب اهتمام المانحين وخاصة تبرعات الجمهور وتلبي الاحتياجات. أما بعضها الآخر فهو أقل استعداداً للمشاركة في مجالات تتطلب معارف الخبراء وخبراتهم مثل التشريعات الوطنية وملكية الأرضي والامتنال لمعايير البناء واختيار المستفيدين وتدالو مبالغ كبيرة من المال والتعامل مع المعهددين.

والتعمير مجال عمل معقد وغير تقليدي بالنسبة إلى معظم الجمعيات الوطنية وهناك إرشادات قليلة متاحة حالياً لتجيئها في إطار العملية. وقد قصرت أمانة الاتحاد عامة في توفير الدعم اللازم لجوانب عددة من هذا العمل. والمعارف القيمة التي اكتسبها بعض المسؤولين عن البرامج من العمليات السابقة لم تشاطر أو يجر تبادلها أو توحيدتها في وثائق عملية بصفة منتظمة. ولم يكن الأشخاص الذين جرت مقابلتهم على علم بالقدماء الأساسية لعملية البناء الواردة في دليل المندوبيين^{١٠} أو عجزوا عن تذكرها. وفيما يخص الجمعيات الوطنية الشركية، فضل بعضها الاحتفاظ بدور جمع التبرعات والرصد لدعم عمليات الجمعية الوطنية المضيفة والاتحاد وعدم المشاركة في أعمال التعمير من الناحية التشغيلية. ويتمتع البعض الآخر بالمزيد من الخبرة والحنكة في مجال إعادة التعمير ويعتقدون أن تمويلهم على المستوى المحلي يستلزم دوراً تشغيلياً أكبر لضمان الوضوح على الصعيد الوطني.

والمسائل الخاصة المرتبطة بمجال التعمير هي تشكيل فرق الحصر و اختيارها لما ينبغي بناؤه أو إعادة بنائه. وقد أشارت المقابلات إلى الشغرات في معارف فرق الحصر المتصلة بأعمال التعمير. ففي إيران حيث اتضح أن النشاط الرئيسي هو إعادة التعمير المادي، لم يكن هناك أي شخص يتمتع بالخبرة الالازمة في فريق الحصر التابع للأمانة. وفي أماكن مثل تركيا حيث كانت فرق الحصر تتحلى بالخبرة في مجال التعمير، اقتصرت هذه الخبرة على مجال الهندسة المدنية. وهذا نمط متكرر في إطار أنشطة الاتحاد في مجال الحصر والتنفيذ إذ يعتبر تحديد احتياجات توادي إلى تشييد مبني سواءً أ مركزاً اجتماعياً كان أم مسكنأً أم مستشفى من مهام المهندسين. وعلى الرغم من ذلك، هناك عدد قليل جداً من القرارات التي تتطلب معارف هندسية بشأن طبيعة ما ينبغي تشييده.

وقد حدد الاستعراض عدداً من الحالات المتصلة بالتعمير التي يلزم تحسينها. وتشمل هذه الحالات أنشطة حصر الاحتياجات والاتفاقات بين أصحاب المصلحة وعمليات الشراء والعقود والمناقصة وجودة البناء.

الوصيات

■ وضع معاير وإجراءات لبرامج التعمير تشمل مذكرات التفاهم النموذجية وعمليات الشراء والعقود والمناقصة ومراقبة الجودة بالاستناد إلى الأجزاء ذات الصلة في دليل المندوبيين وخبرات المسؤولين عن البرامج والمندوبيين ومواد الجمعيات الوطنية المتاحة.

١- الاتحاد، دليل
المندوبيين، قرص
مدمج للقراءة،
حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

إدارة مرحلة انتقالية أطول

طلبت وزارة التعاون الدولي في هندوراس في أعقاب إعصار ميتش من الصليب الأحمر الهندوراسي إدارة الخيمات الانتقالية. واضطط الصليب الأحمر بهذه المهمة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. واستغرقت أنشطة إعادة التعمير وقتاً أطول مما كان متوقعاً وبقي الناس في الخيمات «الانتقالية» لفترات تراوحت في المتوسط بين ثلاث وأربع سنوات نظراً إلى حجم الأضرار ومداها والنظم الضعيفة القائمة على الصعيدين الوطني والمحلي وقدرة القراء المحدودة على الوصول إلى الأرضي في المقام الأول. واضطرب الصليب الأحمر الهندوراسي نتيجة لذلك إلى إدارة الخيمات لفترة طويلة غير مرتبطة بما مثل مهمة صعبة لأن المقيمين في الخيمات كانوا يتلقون من سكان المدن المهمشين الذين يعانون من مشاكل اجتماعية ازدادت حدتها في الخيمات. وأحسن الصليب الأحمر مواجهة الوضع بشكل ملحوظ وتمكن من تجنب المآذق المحتملة.

المأوى والإسكان

شاركت الحركة خلال العقدين الأخيرين في برامج عديدة متصلة بالمؤوى والإسكان نظم أهمها في أرمينيا والبلقان والمكسيك وفيتنام والبلدان المتضررة من إعصار ميتش وفي البلدان المتضررة من كارثة تسونامي في الوقت الحالي. وفي غضون ذلك، نظمت عدة برامج أصغر حجماً وتم توفير ماً طارئة وانتقالية.

ويبدو أن الإسكان مجال يجب على الاتحاد أن يحسنه بشكل كبير. وهناك اختلاف شديد بين البرامج من حيث السرعة والجودة والنهج حتى ضمن البلد ذاته. كما يفتقر الاتحاد إلى نهج استراتيجي يتبعه في مجال المؤوى والإسكان ابتداءً من توفير المأوى الطارئة ووصولاً إلى إتاحة المساكن الدائمة وطويلة الأمد للمجتمعات المحلية المتضررة على الرغم من الشروع في تناول هذه المسألة عبر الإجراء المتوقع لإنشاء قسم معنى بالمؤوى. وتنطوي مشاركة الاتحاد في توفير الإسكان عادة على التصريح بالتمويل بصفة متزايدة. وعليه، لا يتيسر دوماً اعتماد سياسة متستقة منذ البداية.

ولم يجر الاتحاد حصرًا واقعياً للوقت الذي يلزم تكريسه لبناء مساكن دائمة في معظم الحالات المأخوذة في عين الاعتبار. ويتبين من جميع الأمثلة المطروحة أن فهم الاتحاد محدود فيما يتعلق بالفترة الازمة لحل مسائل مثل إزالة الأنقاض والوصول إلى الأراضي وحقوق الملكية واختيار المستفيدين والتفاوض مع المجتمعات والسلطات والخد من المخاطر الهيكيلية.

وتقوض عمليات تيسير التنمية الاجتماعية وتنظيم المجتمع تقويضًا شديداً نتيجة للجدال الرزمية الضيقة والضغوط المواجهة لإنفاق مبالغ كبيرة من المال على تحصيل نوافذ جلية. وتنشأ الضغوط عن ظروف معيشة السكان المتضررين المقترنة بتوقعات الجهات المانحة والحكومات من أجل تسريع العمل كما هو الحال عليه في جوانب أخرى من عمليات الاعتشاش مع أنه يعترف اعترافاً شديداً بأن التدخلات «المكثفة» قد تلحق الأضرار أكثر من تحصيل المنافع. وقد تبيّن ذلك في مجموعة التدخلات الرامية إلى توفير المساكن في هندوراس حيث سجل قصور في برامج الإسكان التي نظمت بسرعة شديدة من حيث جودة الهياكل الأساسية والمشاركة وتنظيم المجتمع مقارنة بنتائج البرامج التي كرس في إطارها المزيد من الوقت للتخطيط.



تصوير يوهان شميدز/الاتحاد الدولي

وإضافة إلى الجداول الزمنية غير الواقعية لإعادة التعمير، لفت تقرير التقييم الفوري عن الزلزال وكارثة تسونامي في آسيا الاتباه إلى افتقار العمليات حتى ذلك الحين بوضوح إلى مشاركة المجتمعات المتضررة في تخطيط أنشطة المواجهة وتصميمها أو دمج «منظور المستفيدين» في تلك الأنشطة في الحركة والمنظمات الإنسانية الأخرى.^{١١} وجرى ملاحظة ذلك أيضاً في موزامبيق خلال عمليات الاتصال من الفيضانات إذ أعيد تشيد بعض المنازل لصالح المستفيدين بدلاً من بنائها بالتعاون معهم واتسم إنجازها بالبطء على الرغم من قدرتها على مقاومة فيضانات محتملة في المستقبل. ولا بد من تعزيز فهم أوجه الاختلاف بين طرق المشاركة العديدة. وعلى سبيل المثال، من الجلي أنه لا يتسعى لكل شخص أن يبني منزله بنفسه وأنه قد يستغل وقته استغلاً أفضل في سعيه إلى إدراك الدخل.

وتتطلب مشاوراة المجتمع ومشاركته تكريس الوقت وتيسير العملية مما قد يتناقض وسرعة توفير الخدمات. وقد ينعد صبر المانحين والموظفين والسكان في حد ذاتهم بسبب التأخير ولا سيما في سياق تدخلات أخرى توفر المعونة وتحقق النتائج بسرعة أكبر دون الاعتماد على المشاركة اعتماداً شديداً. وبينما أخذ المشاورات المشتركة ضمن الحركة ومع جهات أخرى في عين الاعتبار. ومن المفيد أيضاً المشاركة في المجتمعات المحلية نفسها خلال المرحلة الانتقالية سواء كان الأمر يرتبط بضمان سبل العيش أو توفير المأوى الانتقالي أو إدارة الخيمات كلما اتخاذ قرار من أجل الاضطلاع ببناء مساكن دائمة. وفيما يتعلق بالجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من الضروري كذلك اتباع نهج واحد متطرق للمشاركة تقادياً لإرسال إشارات مخاطلة إلى المجتمعات المحلية بخصوص اتجاه برامج الإسكان في المستقبل.

^{١١}- م. هرسون، توازن دقيق: الزلزال وكارثة تسونامي في آسيا، تقرير التقييم الفوري المرجح إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، آذار/مارس ٢٠٠٥.

الوصيات

- الاستفادة من التجارب الماضية لإجراء تقييم واقعي للوقت اللازم لإعادة التعمير ووضع استراتيجية اتصال جيدة لنقل ذلك إلى أصحاب المصلحة.
- استيعاب الخبرات في مجال الإسكان ضمن الجمعيات الوطنية في سياق إنشاء قسم معنى بالمؤوي واستكشاف مختلف الخيارات بما في ذلك تمويل المساكن ووضع استراتيجية متسلقة تتناول جميع أنشطة توفير المؤوي والإسكان.
- النظر في توسيع نطاق مشروع «اسفير» أو وضع معايير دنيا بشأن الإسكان.
- تعزيز قدرة الاتحاد على المشاركة في عمليات قائمة على المجتمع بما فيها عمليات الإسكان.

تحقيق نتائج أفضل باعتماد نهج متكامل

برامج الصليب الأحمر السويسري ومشروع الصليب الأحمر الإسباني لإعادة توطين بلدة أمارتيكا ومشروع الصليب الأحمر الكندي المتكامل للصحة والإسكان في هندوراس أفلة جيدة على اتباع نهج إلئائي شامل.

وقد درب المتطوعون المحليون في مجال الرعاية الصحية الأساسية ثم واصلوا تدريب غيرهم في مجتمعاتهم في إطار برنامج الصليب الأحمر السويسري. واستفادت القرى المجاورة غير المتضررة من إعصار ميتش أيضًا من هذه الأنشطة كجزء لا يتجزأ من برنامج الصليب الأحمر السويسري «لارتفاع بمساكن» الفقراء غير المتضررين مما أدى إلى ضمان الإنفاق في المساهمات الصحية في المناطق التي نقل إليها الأشخاص المتضررون من الإعصار وعزز تقبلهم من جانب السكان المقيمين.

وكان توفير المياه من المسائل الأساسية أيضاً لنجاح برامج الإسكان في هندوراس نظراً إلى كون الأشخاص من سكان المدن وتعودهم على الحصول على المياه. وعملت جمعيتا الصليب الأحمر الإسباني والسويسري على ضمان إدراج عناصر المياه والإصحاح المتمثلة في توفير المرافق والتوعية بشأن النظافة الشخصية في برامجهما الإسكانية.

ويعود الفضل في نجاح هاتين الجمعيتين إلى حد كبير إلى الموظفين الميدانيين فيما الدين اضطاعوا قبل كل شيء بأعمال إلئائية مميزة وأدوا إلماً شديداً بالبلد وسُلِّم العمل مع المجتمعات المحلية.

وقد أعربت الأمينة العامة للصليب الأحمر الهندوراسي في البداية عن قلقها للوقت الطويل المكرس لاستهلاك تلك البرامج غير أنها تقدر الآن الوقت الخصص للعمل على تفاصيل البرنامج مع المجتمعات المحلية وفروع الصليب الأحمر الهندوراسي المشاركة بعد أن لاحظت الفرق في النتائج المحققة.

سبل العيش

من المعلوم علمًاً جيداً أن توفير البذور والأدوات وقسائم الحصول على الأغذية والنقود والأغذية مقابل العمل هو سبيل لإعاش أسباب العيش في أعقاب الكوارث أفضل من العمليات المباشرة لتوزيع مواد الإغاثة. وتنشأ فرص العمل في إطار إزالة الأنقاض وإعادة تدوير المواد عقب الكوارث السريعة كما تظهر فرص تحصيل الدخل في سياق إعادة التعمير. وتشمل سبل أخرى تدعم أسباب العيش من خلال تدخلات الاعماش أنشطة التدريب المهني الرامية إلى تعزيز قدرات الأفراد على إعالة الأسرة وأو تمكن المجتمع من اكتساب المهارات في مجال إعادة التعمير أو مجالات أخرى.

ونظم عدة برامج لدعم سبل العيش بهدف الاستعاضة بها عن عمليات توزيع السلع الأساسية (مثل الأغذية والإعانات وغيرها) في حالات توفر في إطارها السلع بأسعار ثابتة معقولة في الأسواق المحلية غير أن الحصول عليها يمثل مشكلة بالنسبة إلى بعض الفئات. وقد اتسمت تجربة أمانة الاتحاد والجمعيات الوطنية الشريكية في إطار مثل هذه البرامج بطابعها الإيجابي والفعال بصفة عامة. ومع ذلك، هناك حالات لم يقدم في إطارها الدعم الملائم لسبل العيش مثل الإفراط في توفير القوارب والشبكات لصيد الأسماك في سري لانكا (من جانب عدة منظمات). وتعلق الأهمية ذاتها على أنشطة التنسيق مع الجهات الأخرى في إطار برنامج دعم سبل العيش. وفي حال عدم تحلي جمعية وطنية بوافر الخبرة في مجال دعم سبل العيش فمن المستصوب الاتصال بمنظمات تتمتع بخبرة أكبر أو عقد شراكة معها.

وتتمثل برامج دعم سبل العيش إلى استهداف سبل العيش في الأرياف بدلاً من التركيز على المدن. والنماذج التي تستهدف سياسات المدن نادرة. وعلى الرغم من ذلك، يتوقع أن تؤثر الكوارث الكبرى في المستقبل في سكان المدن وسبل عيشهم ولا سيما في آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، تركز معظم الوكالات على استعادة سبل العيش السابقة دون التتحقق من تواصل النشاط (مثل استمرار وجود سوق للممتلكات أو الخدمات ومكان مناسب للاظطلاع بالنشاط وإلى ما هنالك). ويتمشى ذلك مع سياسة الاتحاد الرامية إلى دعم الحد من المخاطر وتعزيز قدرة المجتمعات على الاعماش.

ومن الضروري أن تضمن برامج دعم سبل العيش الانتقال من عمليات المواجهة الإنسانية مثل توفير قسائم الحصول على الأغذية والنقود مقابل العمل إلى أنشطة إعادة التأهيل طويلة الأمد التي تشمل تحديد الثروات وتيسير حصول الفقراء على الامتنان والتدريب وتنمية المهارات لتلبية احتياجات إعادة التعمير واحتياجات أخرى. وهذه مجالات يتمتع الاتحاد في إطارها بخبرة محدودة أو ضعيفة.

التصصية

■ وضع استراتيجيات لدعم سبل العيش تتناسب مع مختلف ظروف الاعماش وجعل الموظفين في الاتحاد يألفون لمفاهيم برامج دعم سبل العيش ومبادئها وأثارها الرئيسية لأن هذا النشاط مجال عمل جديد نسبياً.



التنمية التنظيمية وبناء القدرات

يتيح إشراك الجمعية الوطنية الموجودة في البلد ولاسيما الفروع أفضل فرصة لضمان وضوح الرؤية واكتساب المعرف من خلال العمل. وتقتضي عملية بناء قدرة جمعية وطنية وضع استراتيجية مشتركة يساهم فيها جميع الشركاء كما هو الحال عليه في جوانب أخرى من عمليات الاتصال.

وإذا أريد بناء القدرات فلا ينبغي التناقض مع الجمعية الوطنية وفقاً لقول أحد المندوبيين. فمن المحتمل أن يحقق وضع برنامج قائم على القدرات الراهنة في الجمعية الوطنية المضيفة قبل حدوث الكارثة نتائج أفضل. وعلى سبيل المثال، ساعد بناء العيادات في موزامبيق والهند الجمعيتين الوطنيتين على تعزيز قدراتهما في ميدان الصحة. والخدمات المتاحة خلال عمليات إعادة التأهيل والاتصال التي يمكن تكررها بالاعتماد على القدرات الذاتية مثل الدعم النفسي والاجتماعي أو الإسعافات الأولية القائمة على المجتمع قد تساعدهما على تطوير الخدمات باتباع المسار نفسه.

وأعربت عموماً كل الجمعيات الوطنية التي جرت زيارتها عن امتنانها لتضامن الاتحاد معها ودعمه لها من أجل تمييزها على الرغم من الضغوط الممارسة في بعض الأحيان والتحفظات بشأن سرعة بعض البرامج أو جودتها. وقد تحسنت مواصفات الجمعيات الوطنية المضيفة وقدراتها التنظيمية عبر عمليات الاتصال مما أفضى بدوره إلى تدعيم بعض برامجها وشراكاتها مع حكومات بلدانها والجمهور.

الوصيات

- تعزيز التركيز على تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات الجمعيات الوطنية في أي استراتيجية للاستجابة.
- إدراج بناء قدرات الجمعيات الوطنية في نداءات الاتحاد وبياناته الإعلامية بشأن استراتيجياته وأنشطته وتوضيح المبررات بصرامة.
- إعداد أدوات تنظيمية خاصة بعمليات الاتصال بما في ذلك تزويد الموظفين والمتطوعين بما يلزم للعمل مع المجتمعات المحلية.

بناء جمعيات وطنية أقوى

عززت قدرات الجمعية الوطنية في موزامبيق من حيث القدرة على التنسيق والتنفيذ بشكل ملحوظ نتيجة لفيضانات. وقد طلبت الحكومة التي فككت قدراتها اللوجستية بعد انتهاء النزاعات من الجمعية الوطنية أن توفر الدعم اللوجستي اللازم لعملياتها في مجال الإغاثة. وأصبح الصليب الأحمر الموزاميقي وبالتالي شريكاً رئيسياً من شركاء الحكومة في عمليات مواجهة الفيضانات وهو الآن عضو دائم في الهيئة الوطنية المعنية بقدرات المواجهة.

وبالنسبة إلى الصليب الأحمر الهندي، تمثل الآثار الرئيسية الناجمة عن العمليات عقب زلزال الذي هز ولاية جوجارات في توضيح الرؤية وتحديد موقف جيد مع الحكومة وبيت أن الجمعية الوطنية ليست مجرد مركز تقديم خدمات الدم. وتعتبر الأنشطة الصحية من أرسوخ مجالات البرنامج وقد حقق نقل الخبرة إلى فروع موجودة في ولايات أخرى معرضة لخطر آخر أفضل النتائج الإنمائية المؤسسية. وشرع في تنظيم الإسعافات الأولية القائمة على المجتمع عبر برنامج ما بعد زلزال جوجارات ضمن الفروع المحلية في ولايات أخرى مثل راجستان وانتقلت هذه الأنشطة الآن إلى تاميل نادو بعد كارثة تسونامي. ووضع برنامج للتمريض في كيرلا نظراً إلى كونها ولاية غنية. كما أعدت وحدة تدريبية بشأن الصحة العامة في حالات الطوارئ تستخدم في مختلف الولايات.

وفي تركيا، ساعدت المشاركة في أعمال البناء الهلال الأحمر التركي على تمية الخبرات التي عادت عليه بفائدة كبيرة في إطار أنشطته الدولية مثل البرامج الحالية للتعويض ما بعد كارثة تسونامي في إندونيسيا وسري لانكا. ورأىت الجمعية أيضاً أن الفروع في المنطقة المتضررة استسهلت استقطاب المتطوعين عقب زلزال مع أن الاحتفاظ بهم في الأمد الأطول يظل مسألة ينبغي النظر فيها.

الصحة

الرعاية الصحية مجال جوهرى في الاتحاد الدولي وجزء لا غنى عنه في جميع برامج الاتعاش. ولم يتنسن في إطار هذا الاستعراض إلا الوقوف على برامج الرعاية الصحية كجزء لا يتجزأ من برامج الإسكان في أمريكا اللاتينية باستثناء بعض المعلومات عن المرافق الصحية. ووفقاً لانطباعات المندوبين في الميدان، توفر في أمانة الاتحاد سياسات ومواد تقنية متازة غير أنها ليست مروجة ترويجاً جيداً في الميدان مما يؤدي إلى التكرار. وهناك نهج وأساليب متنافسة معتمدة في مجال الصحة وخاصة في مجال رعاية الأمومة والطفولة. ومن الضروري أن تنسق أمانة الاتحاد المساهمات في مجال الصحة على غرار ما يجري في العديد من مجالات الاتعاش الأخرى. فلا بد لها من ضمان اتساق مختلف البرامج المعتمدة في الجمعيات الوطنية لكي تكفل عدم تناقضها وتكيفها مع استراتيجيات البلد وسياساته الصحية.

وبادئ ذي بدء، عرضت عدة بلدان متضررة من الكوارث والأوضاع الصحية للخطر في المقام الأول بحيث أن الاقتصر على توفير الدعم الطبي الطارئ جعلها تتراجع إلى الوضع الذي كانت عليه قبل حدوث الكوارث. وقد تتيح كارثة فرصة لعقد الشراكات وبناء قدرات الجمعيات الوطنية المضيفة على توفير برامج صحية مستدامة في الأمد الطويل مثل الدعم النفسي والاجتماعي والتوعية عبر الأنداد بشأن مرض الإيدز وفيروسه. كما أن هناك مجالاً لإرساء شراكات مع منظمات محلية أو دولية أخرى لتلبية الاحتياجات الصحية طويلة الأمد.

ويسجل اندفاع شديد عقب حدوث كارثة وقلما يجري بحث استراتيجية صحية أو نهج متكامل للاتعاش يمكن من خلالهما أن تكون الصحة مجالاً بناجياً متازاً ضمن المجتمعات المحلية. وتمارس الضغوط على المندوبين من أجل إعداد مشاريع شديدة الوضوح. ويرى المندوب الصحي الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى والكاريبى أن من الضروري التحول عن الحال البديل «السهيل» المتمثل في توفير مبانٍ ظاهرة وبالتالي مرغوب فيها واستخدام عمليات الاتعاش كفرصة لتناول احتياجات الناس الصحية الفعلية. فمعظم المساهمات الصحية في إطار أنشطة الاتعاش تستغرق وقتاً قصيراً جداً حتى تحدث أثراً وتحسن الاستمرار.

ويمثل توفير الدعم النفسي والاجتماعي في حالات ما بعد الكوارث مجالاً كان للاتحاد الدولي تأثير كبير فيه. وهو مجال عمل حظي بتقدير شديد من جانب الجمعيات الوطنية المضيفة. وقد سلم باحتمال ضرورة تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية عقب حدوث كارثة كبيرة خلال فترة أطول من فترة التدخل العادي في إطار الخدمات الطارئة.

الوصيات

- تحسين نشر السياسات والمواد التقنية الجيدة المتصلة بالصحة والمتاحة في أمانة الاتحاد وضمان اتساق السياسات والمعايير في إطار البرامج الصحية خلال عمليات الاتعاش.
- استخدام عمليات الاتعاش بغرض الإنصاف كفرصة لتحسين الظروف الصحية الأساسية في الأماكن التي تقع تحت مسؤولية الجمعية الوطنية والعمل على فائدتها جميع المحتاجين في المنطقة نفسها عوضاً عن قصر التركيز على المنطقة المتضررة.
- بحث مسألة جعل برامج الدعم النفسي والاجتماعي من مجالات الاتحاد الجوهرية خلال عمليات الاتعاش وتشجيع الدعم المتبادل بين الجمعيات الوطنية المتممية إلى المنطقة ذاتها لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي.

الدعم النفسي والاجتماعي – قصة نجاح

تتسم أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي ببساطتها وإطارها الزمني المحدود ويسهل استمرارها وفائدها للمجتمعات الخالية المتضررة مما يجعلها مجالاً ممتازاً لبناء قدرة الجمعيات الوطنية وتنفيذ برامج الانتعاش بعد الكوارث.



وقد أشار الموظفون في جمعيتي الهلال الأحمر التركي والإيراني إلى أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي بوصفها أفعى المساهمات المقدمة عقب زلزال بحر مرمرة ومدينة بام على التوالي. وتذكرت الجمعيات الوطنية من اكتساب المعارف بسهولة وتنفيذ البرنامج وإنشاء الهياكل الالزامية لإعادة تنظيمه.

وفي تركيا، أنشئت فرق معنية بالدعم النفسي والاجتماعي في عدة فروع تابعة للهلال الأحمر ونشرت في حالات الكوارث وإثر الزلزال الذي هز بینغول عام ٢٠٠٣ للمرة الأولى. كما استثمرت الجمعية الوطنية في إنشطة بناء «المراكز المحلية» وتجديدها في ستة فروع حيث أتاحت الأخصائيون الاجتماعيون دعمهم. وعلى الصعيد الدولي، استطاع الهلال الأحمر التركي بعد سنوات قليلة من نهاية انتفاعه بذلك الدعم أن يقدم الدعم النفسي والاجتماعي إلى إيران وإلى البلدان المتضررة من كارثة تسونامي.

وشمل البرنامج في إيران خدمات الإرشاد النفسي مقتربة بالأنشطة الرامية إلى إعادة تشغيل الشبكات الاجتماعية. ونظمت أيضاً ألعاب للأطفال بينما تستنى للبالغين المشاركة في حصص لتدريس مواد مثل الحماية والمحاكاة والمهارات الحاسوبية. وقتل أحد عناصر المشروع المهمة في الحد من قلق الناس وضمان مشاركة المستفيدين في المشاريع واطلاعهم على المعلومات المستجدة عن مجال إعادة التأهيل. وتم الوصول إلى أكثر من ٢٠,٠٠٠ شخص عبر هذا النشاط.

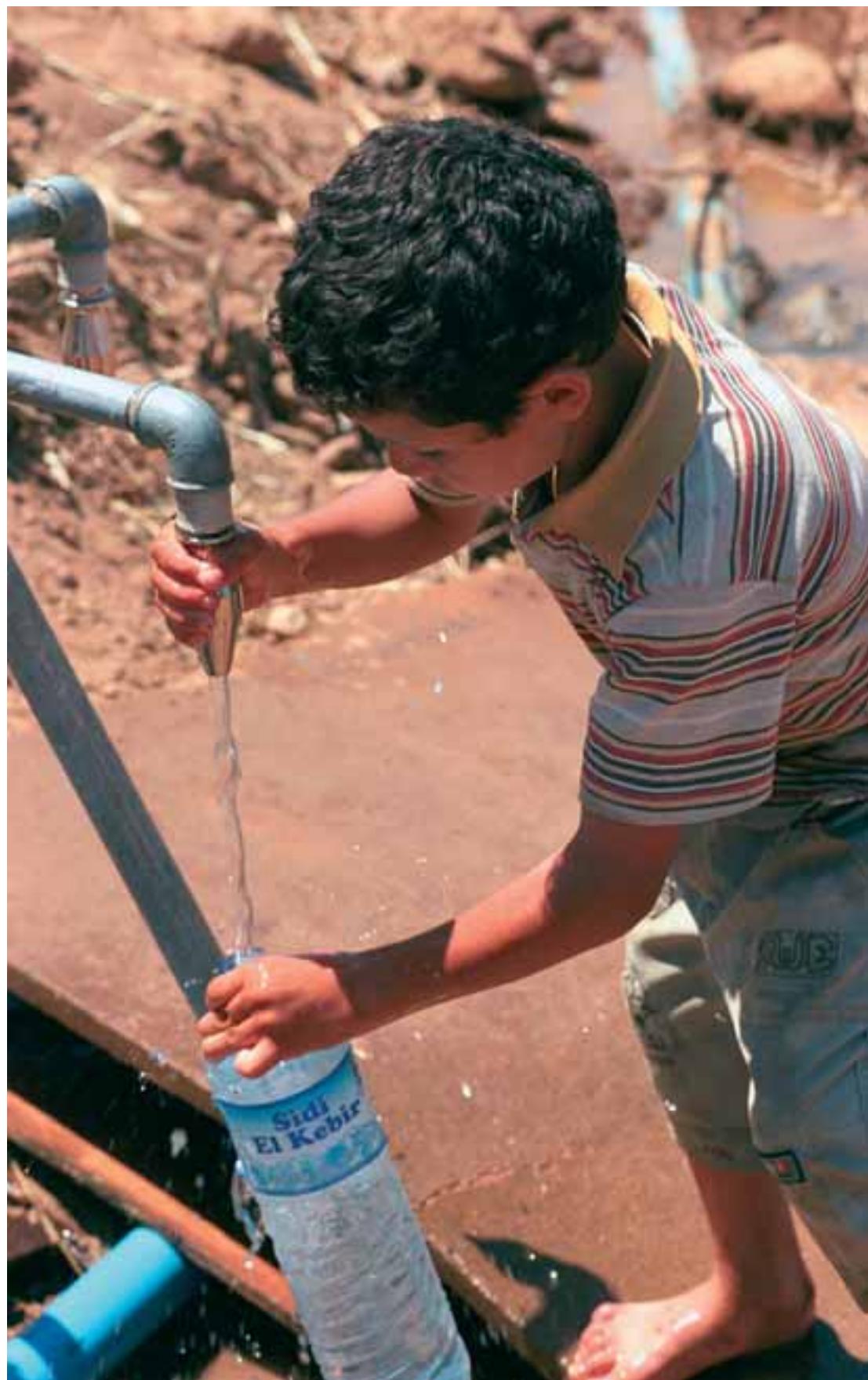
وساعد الصليب الأحمر الجامايكى عقب إعصار إيفان الصليب الأحمر الغرينادى على وضع برامج للدعم النفسي والاجتماعي. وتمكن الصليب الأحمر الغرينادى من تطبيق المعرف المكتسبة خلال إعصار دنيس وإميلي اللذين هما عام ٢٠٠٥. وقدم الصليب الأحمر الكورستاريكى خدمات دعم مشابهة إلى الجمعية الوطنية في جزر كيمان عقب إعصار إيفان.

الخلاصة

بینت التجارب الماضية والأخيرة أن الاتحاد يميل إلى إتقان إدارة عمليات مواجهة الكوارث المتوسطة والصغيرة التي تتطلب تنظيم أنشطة إعادة التأهيل بدرجة محدودة. أما بالنسبة إلى الكوارث الكبيرة، فقد كان الاتحاد أقل قدرة على تدبر عمليات المواجهة مما أدى أحياناً إلى هدر الموارد ووضع مشاريع غير مضمونة الاستمرار قد لا تلبي احتياجات المستفيدين وأولوياتهم.

وتندفق الأموال في أعقاب كارثة طبيعية كبرى مما يتبع فرضاً لم يسبق لها مثيل ويعزز الحاجة إلى المساءلة أيضاً. وعلاوة على ذلك، يجذب حجم المأساة الإنسانية اهتمام وسائل الإعلام والجمهور بشكل مكثف مما يشدد الرقابة على منظمات الإغاثة مثل الاتحاد. وعليه، من الأهمية بمكان أن ينظم الاتحاد عمليات المواجهة بطريقة تسمح له بالحفاظ على موصافاته ورؤيته دون تهديد سمعته.

ويوضح من الاستعراض أن على الاتحاد على الأقل أن يحدد مسبقاً النطاق أو الحد الملائم الذي يمكن تدبره لمشاركته في أنشطة تتخطى مجال توفير خدمات الإغاثة بدلاً من الاضطلاع بهذه الأنشطة كفكرة متأخرة واعتماد خيارات بشأن وضع برامج قد يصعب توفيرها. ولا بد له أيضاً من تطبيق الدروس المستخلصة من تجاربه السابقة وتجارب جهات أخرى تطبقاً متظماً وجدياً بهدف تنظيم مواجهة أبדר بالثقة وأكثر فعالية في مجال الانعاش في المستقبل.



المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصلب الأحمر والهلال الأحمر

الإنسانية

انبثقـت الحركة الدولية للصلب الأحمر عن الرغبة في إغاثة جرحى الحرب دون تمييز بينهم. وهي تواصل جهودها على الصعيد الدولي والوطني للوقاية والتخفيف من آلام الإنسان أينما كانت وحماية الحياة والصحة وضمان احترام الكرامة الإنسانية وتعزيز التفاهم والصدقة والتعاون والسلام الدائم بين جميع شعوب العالم.

عدم التحيز

لا تميـزـ الحركة الدولية للصلب الأحمر والهلال الأحمر بين القوميات أو الأجناس أو الطبقات أو الأديان أو العقائد السياسية فهي لا تهدف إلا إلى إرادة معاناة الإنسان وتعطي الأولوية للحالات التي تتطلب عملاً عاجلاً.

المجاد

للاحتفاظ بثقة الجميع، تمتـنـعـ حـرـكـةـ الصـلـبـ الـأـحـمـرـ وـالـهـلـالـ الـأـحـمـرـ عنـ الاـشـتـراكـ فـيـ أيـ أـعـمـالـ عـدـائـيـةـ أوـ فـيـ مـجـادـلـاتـ مـتـعـلـقـةـ بـالـمـسـائـلـ السـيـاسـيـةـ وـالـدـينـيـةـ وـالـعـرـقـيـةـ وـالـإـيـديـوـلـوـجـيـةـ.

الاستقلال

حرـكـةـ الصـلـبـ الـأـحـمـرـ وـالـهـلـالـ الـأـحـمـرـ مستـقـلـةـ. وـرـغـمـ أنـ الجـمـعـيـاتـ الـوـطـنـيـةـ تـعـمـلـ كـأـجـهـزةـ مـسـاعـدـةـ لـلـسـلـطـاتـ الـعـامـةـ فـيـمـاـ تـضـطـلـعـ بـهـ منـ نـشـاطـاتـ إـنـسـانـيـةـ وـتـخـضـعـ لـلـقـوـاـيـنـ السـارـيـةـ فـيـ بـلـادـهـاـ، فـإـنـهـ يـجـبـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـحـافـظـ دـائـمـاـ عـلـىـ اـسـتـقـالـلـاـهـاـ حـتـىـ تـسـتـطـعـ أـنـ تـصـرـّـفـ بـمـوـجـبـ مـبـادـيـةـ حـرـكـةـ الصـلـبـ الـأـحـمـرـ وـالـهـلـالـ الـأـحـمـرـ فـيـ جـمـيعـ الـحـالـاتـ.

الخدمة التطوعية

الصلـبـ الـأـحـمـرـ وـالـهـلـالـ الـأـحـمـرـ حـرـكـةـ لـلـإـغـاثـةـ التـطـوعـيـةـ لـاـ تـسـعـيـ لـتـحـقـيقـ أـيـ رـبـ.

الوحدة

لـاـ تـوـجـدـ أـكـثـرـ مـنـ جـمـعـيـاتـ وـاحـدـةـ فـقـطـ لـلـصـلـبـ الـأـحـمـرـ وـالـهـلـالـ الـأـحـمـرـ فـيـ كـلـ بـلـدـ. وـيـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ خـدـمـاتـهـاـ مـتـاحـةـ لـلـجـمـيعـ وـشـامـلـةـ لـكـافـةـ أـنـحـاءـ الـقـطـرـ.

العالمية

إنـ حـرـكـةـ الـدـولـيـةـ لـلـصـلـبـ الـأـحـمـرـ وـالـهـلـالـ الـأـحـمـرـ حـرـكـةـ عـالـمـيـةـ تـنـمـعـ كـلـ جـمـعـيـاتـ بـنـفـسـ الـحـقـوقـ فـيـ ظـلـهـاـ وـتـلـزـمـ بـالـتـعـاوـنـ فـيـمـاـ بـيـنـهـاـ.



حماية كرامة الانسان



يشجع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية لفائدة السكان الضعفاء.

بتنسيق الإغاثة الدولية في حالات الكوارث ويشجع الدعم الإنمائي، يسعى الاتحاد إلى تفادي المعاناة البشرية والتحفيز من حدتها.

إن الاتحاد والجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر تشكل معاً الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.